مفاكهة ذوي النبل و الإجادة

حضرة مدير جريدة السعادة

الشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني

مفـــــاكـــهـة

ذوي النبل والإجادة .حضرة مدير جريدة السعادة

ويليها

رسالة في أهل الحل والعقد من هم؟

تأليف

حافظ المغرب

الشيخ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني

بسم الله الرحمن الرحيم. ولا عدوان إلا على الظالمين. والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين

حلاوة الصدق وحنظلية الكذب

المقـــدمـــة

باسمك اللهم الكريم. الرحمن الرحيم. نتوسل إليك في مغفرة ذنوبنا وسيئات أعمالنا. ونستدرئ بك في نحور أعدائنا. ﴿ **من يضلل الله فلا هادي له. ومن يهده فلا مضل له**﴾. ونصلي ونسلم على صاحب البعثة العامة. والدعوة التامة. المرسل بهداية الضلال. ودفع الخبال. وإرشاد الحيارى. وردع من مارى. وعلى آله وصحبه ليوث الوغى الذين جا مدوا في إعلاء كلمة مذا الدين إلى حد أعجزوا به من تلا مم. واستو من مطـالع أخبا ر مم من سبقهم. رضي الله عـنهم ورضـوا عنه. ﴿ **أولائك حزب الله ألا إن حزب الله مم المفلحون**﴾. .

أما بعد؛ فإن الله لما ألهم مذه الرعية الموفقة. ذات السعود المحققة. النظر في أمر مولاي عبد العزيز بن السلطان مولاي الحسن بما ثبت لديهم من اختلال النظام بوجوده ودوام تصرفه الغير المرضي، وتبذيره الأموال في ملاذه وشهواته النفسانية، وتمكينه وزراءه الغاشين من امتصاص أموال الرعية

وبنائهم بها القصور المشيدة، وتعمير الخزائن بما يفوق الوصف والحال، بعد أن كانوا كبقية الناس. .

مع ما انضم إلى ذلك من تبديله أحكام الشرع، وخيانته لشعبه، ومجاملة من لا يرضاه الله ولا الرسول للوداد، وتهاونه بالدين إلى درجة أن جهز للغازين جيشا لردعهم، والفت في ساعد مم؛ فكسرت تلك الراية المنكوسة – والحمد لله – ونشت ذلك الجمع، فبقي بين أ مل الرباط كطرق لحم لا يتحرك، وليست له قوة على الصغيرة من فعال الملوك فضلا عن الكبيرة. .إلى غير ذلك مما أوجب فرار قلوب الرعية منه فرارا لا يصفه واصف، ولا يقف على حده مستكشف، ولا يرجع به في قلوبهم إلى ما كان إلى أن يلج الجمل في سم الخياط؛ و مو لا يلج، و مم لا يرجعون إلى طاعته والدخول تحت ألويته. .

أجمعت الكلمة من الكافة والخاصة من أعيان علماء المغرب الأقصى وساداته ووجهائه وأيمته – سدد الله أقوالهم، وزين بالإخلاص أفعالهم – إلى نقض تلك البيعة التي كانت له معقودة، وبالحرم الإدريسي مشدودة، وبوجوه المسلمين مشودة؛ فكسرت ثنيتها، وأقلعت رباعيتها، وفل ضرسها؛ فزال عن كافة المومنين – والحمد لله – ما كان بصدور مم يختلج، ورفع الله عن قلوبهم الظلم الذي كان بهم ولج، فالحمد لله على رحمته العامة، وفضله الشامل لجنوده.

وحيث علم الناس أن مقصود الشارع فيما شرع من المعاملات والمناكحات، والجهاد والحدود، وإظهار شعائر الدين في الأعياد والجمعات والجماعات إنما مي مصالح عائدة إلى الخلق معاشا ومعادا، وذلك لا يتم إلا بإمام يكون من قبل الشارع، يرجعون إليه فيما يعن إليهم؛ فإنهم – مع اختلاف الأ مواء وتشتت الآراء وما بينهم من الشحناء؛ قلما ينقاد بعضهم لبعض، فيفضي ذلك إلى التنازع والتواثب – رأوا بموجب الفراسة الصادقة، والإلهامات الخارقة، أن لا كفؤ لهذه المرتبة السنية، والمكانة السامية؛ إلا مولانا الإمام الذي بهرت سعوده، وشدت له من كل قطر قبل طلبه وفوده، فأثنت عليه الكافة من الناس بأنه ابن بجدتها العريق، وجديلها المحكك الحقيق.

ولا ضير؛ فبينه وبين أخيه المخلوع من الفرق ما بين الجهل والعلم من تباين المراتب، واختلاف الوجوه في توليته المناصب، فأنعم به من رجل بلغت به النجدة إلى أن رام نشل شعبه من و مدة السقوط، ورد مجد سلفه إلى الشبيبة بعد أن مرم ورجع إلى الهبوط، ألا و مو من يتفاءل الناس باسمه في حفظ مذا الدين القديم ورسمه، عالم السلاطين وسلطان العلماء، أبو المعالي السلطان بن السلطان بن السلطان بن السلطان: مولانا عبد احفيظ الغازي، دام له التوفيق، وسعد كل فريق. .

فلبت الناس مذه الدعوة المجابة، وأسرعوا إلى تلقي تلك الصيحة المستطابة، فنرجو الله تعالى أن يجعل في ذلك ارتقاء الإسلام، وإحياء دين النبي عليه السلام، و مناء الـقلوب والرعية، وانخذال الأطـماع الأشعبية.
﴿ **ربنا آتنا من لدنك رحمة و ميىء لنا من أمرنا رشدا**﴾ . .

فحين طرق سمع أتباع المولى المخلوع – صاحب الرباط – ما أجمع عليه الخاص و العام، وارتضاه الكل من العوام؛ أصابهم شبه الماليخوليا، وأصدروا منشورات ينكتون بها في عضد الأمة، سعيا في بقاء المفاسد الجمة، ويأبى الله أن يصيبنا شلل أو يعتورنا خلل، رد الله كيد مم في نحور مم، وجعل تلك الوريقات خاتمة سوء عملهم.

فأردنا – بحول الله – أن نتنزل إلى الكلام مع أصحابها، ورفع الجلباب عن سفسطاتها، وإزاحة تشغيباتها، وردع كافة المعولين عليها، بلسان الفقه والسياسة، والرشاقة التي اتخذ ما كل متكلم أساسه، وإلى الله المشتكى من قوم يسمعون فلا يعون، ويعون فلا يفهمون، ويفهمون فيجحدون، أولئك رفاق الشيطان، حزب الضلال، الذين أفسدوا وجه الإنسانية والعلم. .فأقول والله المستعان:

سبب تأليف هذه الرسالة

نشرت جريدة السعادة في عدد ما الصادر يوم الخميس حادي عشر حجة من السنة الجارية قلاقل وترمات، وسفسطات باديات، يشتم بها أهل فاس؛ وسما مم فيها: زنادقة، وقال: «إنهم جحدوا النعمة في خلعهم المولى عبد العزيز». وشهد بأنهم: « ثوار طابت لهم الحياة بالفوضى، وتعودوا الارتزاق من أبواب النهب والسلب والخرافات والخزعبلات»، وأنهم: « من المارقين الثوار؛ تجب محاربتهم..».

وعمد إلى أعيانهم؛ فألزق بهم كذبات وعجائب، وولد مم أشياء ما كانت تخطر لهم على بال، ولا قصدوما قط بحال من الأحوال، فتبا لقوم يأخذون بالظنة، ويبنون على الأوهام، ثم يصورون المحال في صورة الواقع المطروق..

ولكن؛ ما خلا عصر عن أنصار الحق، ومشيدي هذا الدين القويم بالصدق، زيدت في عمرهم الأعمار، وبقيت أعمالهم أعمالهم؛ أعمال الأبرار..آمين.

ثم استرسل صاحب الجريدة في توجيه أفعال المولى المخلوع، والرد على الناقدين عليه، وتفنيد ما استندوا إليه على زعمه، وغير ذلك من طغيانه

البهتاني، وتزويقه الألفاظ التي قصد بها إرضاء أشياع المولى المذكور، والتحصيل لشيء مما تسلفوه.

فلذلك نراه نافح عن السلف، وحرض المغاربة على تقديم ما يغني عنه عن السلف، حيث يعلم أن له فيه نصيبا، بل نصائب، وميهات؛ لينظر حطة غير الجاسوسية، وصناعة غير التزوير، ومن ينتصر لهم دون أصحاب الرباط، فقد أفلت شمسهم، وانتقل ظلهم ولات حين مناص ﴿ **وسيعلم الكافر لمن عقبى الدار**﴾.

وما أنا أتكلم معه في مقاصد كلامه، وأمهات خطابه، باختصار وملاحظة العبارات الجامعة، متنكبا التطويل وما ينحو نحوه، ومذا حين الشروع فيما قصدناه، مؤديا من تبيان الحق ما طوقناه:

شروط الإمامة

اعلم – أولا – أن الأمور التي إذا حصلها الرجل جازت توليته شرعا، وتعينت مبايعته طبعا؛ كثيرة، لكن المتفق على اشتراطها في الملك – كما قال الآمدي، ونقله الأبي في شرح مسلم – ثمانية:

الأول: أن يكون مجتهدا في الأحكام الشرعية؛ ليستقل بالفتوى وإثبات الأحكام.

الثاني: أن يكون بصيرا بأمور الحرب، وتدبير الجيوش، وسد الثغور؛ إذ بذلك يتم حفظ بيضة الإسلام. ولهذا؛ لما انهزم المسلمون كلهم؛ ثبت صلى الله عليه وسلم، وقال مرتجزا:

أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب

الثالث: أن يكون له من قوة النفس ما لا تهوله إقامة الحدود، وضرب الرقاب، وإنصاف المظلوم من الظالم.

الرابع: أن يكون عدلا ثقة ورعا، حتى يوثق بما يصدر عنه، ولأنه أحفظ لبيت المال وصرفه في مصارفه.

الخامس: أن يكون بالغا.

السادس: أن يكون ذكرا.

السابع: أن يكون حرا؛ لشغل العبد بحقوق سيده، ولاحتقار الناس له، والأنفة من الدخول تحت حكمه.

الثامن: أن يكون نافذ الحكم مطاعا، قادرا على من خرج عن طاعته.

قال الآمدي: « وأما الشروط المختلف فيها؛ فهي ستة: الأول: القرشية. الثاني: أن يكون هاشميا .الثالث: أن يكون عالما بجميع مسائل الدين. الرابع: أن يكون أفضل الموجودين. الخامس: أن يكون صاحب خوارق؛ عالما بجميع اللغات. السادس: العصمة؛ و هو أضعفها ».

فهذا مجموع ما شرطه الناس قديما وحديثا في الملك المبايع ابتداء، وقد اختلف فيما بعد لثمانية؛ فمن مشترطها – أيضا –ومن لا يشترط إلا الثمانية المسطورة؛ وعليها وقع الاتفاق.

شرح الشروط وبيان نواقضها

١ – الاجتهاد:

أما الشرط الأول – و هو الاجتهاد: فنحن لا نشترطه في صاحب الرباط ولا في غيره، ولكن نشترط بدلا عنه مطلق العلم؛ إذ به صلاح الأحوال وقيام الأمور، وسير الزمان، فإن أكثر الناس حاجة للتفقه؛ أكثر مم عيالا وأتباعا، وحشما وأصحابا، والخلق مستمدون من السلطان ما له من الخلائق السنية، والطرائق العلية، مفتقرون إليه في الأحكام، وقطع التشاجر وفصل الخصام. .

فهو أحوج خلق الله إلى معرفة العلوم، وشخص بلا علم كبلد بلا أ مل، ومن أحوج الناس إلى مجالسة العلماء وصحبة الفقهاء، ودراسة كتب العلم والحكم، ومطالعة دواوين العلماء ومجاميع الفقهاء من السلطان؛ لما أنه قد نصب نفسه لممارسة أخلاق الناس، وفصل خصوماتهم، وتعاطي حكوماتهم، وكل ذلك يحتاج إلى علم بارع، ونظر ثاقب، وبصيرة بالعلم قوية، ودراسة طويلة.

فكيف يكون حاله إذا لم يعد لهذه الأمور عدتها، ولم يقدم لها أ مبتها مثل المولى المخلوع ؟!!؛ فإنه استبدل مجالسة أ مل العلم والاقتباس من ضياء مشكاتهم بالأراذل المتجردين عن المعارف واللطائف، وقد قال بعض الحكماء: «كل عز لا يوطده علم؛ مذلة، وكل علم لا يؤكده عقل؛ مضلة».

إذا لم يكن مر السنين مترجما
عن الفضل في الإنسان سميته طفلا
وما تنفع الأعوام حين تعد ما
ولم تستفد فيهن علما ولا عقلا
أرى الد مر من سوء التصرف مائلا
إلى كل ذي جهل كأن به جهلا

ونحن إذا نظرنا إلى مرتبة صاحب الرباط من بين الملوك؛ نجده فارغ الجراب من ضروريات العلم وأقرب شيء إلى الفهم، ولا أظن اثنان يختلفان في أن عدم التدرع بالعلم هو الذي أوصله إلى الحالة التي هو عليها الآن، فلو كانت له يد في العلوم الدينية أو التفننات العصرية؛ لفاق من غيه، ونشل من ظلامه، ولكن؛ اللهم عفوا !!!.

فإذا جئنا إلى أخيه مولانا السلطان عبد الحفيظ الغازي – نصره الله ونصر به – وجدنافي لقبه: عالم السلاطين وسلطان العلماء. من بين ملوك الأرض كفاية إيضاح، وغاية شح ترجمته العلمية.

ونا ميك بموضوعاته العدة في كل فن وما حبره تحبيرا، ولقد جالسته – نصر الله جيوشه – بمراكش في رحلتي إليها عام إحدى وعشرين وثلاثمائة وألف، في يوم من أسعد الأيام؛ فوجدته – كما قلت في كتابي الذي ألفته من أجله هناك: "المنهج المنتخب المستحسن": « ممن تشد إليه الركبان، ويعقد على فضله باليدان، بحر علم وفضل، ذا طريق سهل، عذب المنهل، صافي العارض المنهل. . .إلخ ».

فما ذكرنا في ذلك المجلس فنا إلا أفاد فيه وأجاد، واستطرد من أنواع العلوم ما يبهر العباد، وما تعمر به البلاد، وما كان الموجب لتنزله – أحاطه الله باسمه السامي – لاستدعائي لشريف أعتابه – إذذاك – إلا جنسية العلم، وشغفه بلقي من يقال إنه من خدمته.

وبالجملة؛ فلو لم يكن لأ مل فاس ومراكش موجب للخلع إلا التجرد من صفات العلم؛ لكان لهم الحق والصوت الأغلب. . .

٢ – البصيرة بأمور الحرب:

وأما الشرط الثاني – وهو أن يكون بصيرا بأمور الحرب، وتدريب الجيوش، وسد الثغور: فإذا نظرنا إلى حالة المولى عبد العزيز من هذه الجهة؛ وجدناه الواحد الذي هدم الأبراج التي شيد ما آباؤه وخسروا فيها نفيس ما جبي إليهم بضياعها وإ همالها، وعدم تفقد ما يلزمها من ترميم ونحوه، و هذه المدافع التي في الأساكل قد تلاشى القديم منها والحديث، ومنها ما هو وكر لذوات الجناح في مثل طنجة التي هي أعظم الأساكل في المغرب على الإطلاق.

ونا هيك في هذا الباب إ هماله ذاك البرج الهائل بالرباط، الذي يستدل به على عظمة سلطنة بانيه؛ و هو مولانا المقدس سيدنا السلطان الحسن بن محمد – روح الله روحهما – فقد أنفق عليه أموالا با هظة وقارب التمام؛ فأوقف بناؤه أيام جلوس هذا المولى على عرش السلطنة، وبقي ناظره تجرى عليه المرتبات إلى الآن من يوم مات مولاي الحسن بما يبنى به برج آخر تقريبا.

أما سد الثغور؛ فهل تسد الثغور بغير القلاع ؟؛ وقد تهدمت في أيامه فما أصلحها . ولا تعمر القلاع بغير المدافع ؟؛ فما التفت إلى إصلاحها ولو ببناء رق من قصب يحميها من برد الشتاء وحر المصيف، فضلا عن أن الضرورة الوقتية تلزمه اقتناء المدافع من الطراز الجديد المحدث، ولولا أن أباحمارة قام لاختلاس الملك من يده؛ لما حصل المغرب لما يوجد به الآن من أقل القليل من المدفع الجديد .

فلو فرضنا أن صاحب الرباط جمع سائر شروط الملك إلا عدم استعداده لعدوه الذي يريد التقام بلاده؛ لكان وحده موجبا لخلعه ونقض عهده. فأي سلطان لم يتحافظ على مواقع حدوده إلا هو ؟!!!، وملا بدأ من الإصلاح باتخاذ الحياطات في الحدود، فإنه من أهم المطالب الفرنساوية المتوجهة إليه !.

٣ – قوة النفس:

وأما الشرط الثالث – وهو أن يكون له من قوة النفس ما لا تهوله إقامة الحدود، وضرب الرقاب، وإنصاف المظلوم من الظالم: فهذا شيء لم يخطر على قلب أحد من رعيته قيامه به من يوم ولي، حتى كاد العامة يظنون أنه نزل عليه وحي خاص ناسخ لحد السرقة والزنا والشرب والقذف. . .ونحو ذلك، إذ لم نسمع أن أحدا أقيم عليه حد قط ولو تحقق بما تحقق.

نعم؛ قتل ابن زاكور في ابن عم له لما خشي وقود الفتنة من الفلاليين، وقتل الشريف العلمي المجذوب قاتل النصراني بباب القرويين، مع أن العلمي المذكور غير مقتول شرعا ولا قانونا؛ فإنهما يحكمان بعدم مؤاخذة المعتوه، وقد كان الرجل كذلك. .

وقد لطم خد سفيرنا ابريشة بصبانيا من يد نصراني؛ فأقيم له العذر بأنه أحمق؛ فما لغا لاغ.

فلو أنا اعتذرنا أمام الدولة المتجنس بها ذلك النصراني المقتول بما اعتذرت به إصبانيا؛ لنفعنا وسلمنا من الوحشة التي حصلت بقتل ذلك المعتوه، وقد كانت أول فظيعة نفرت بها قلوب المغاربة، وأول ما اطلع عليه الناس من خبث طواياه؛ فإنه لم يشاور العلماء – على عادة آبائه – مع أن الدين الذي به يتعبد حجر كل أحد إلى العلم والعلماء.

وبالجملة؛ فإذا كان لا يطبق الحدود الشرعية؛ فأي فائدة لنصبه ؟!، فإنما ينصب السلطان لأجل ذلك وشبهه.

ومن وصية أردشير لابنه: « إن الملك والدين أخوان، لا غنى لأحد مما عن الآخر، فالدين أس، والملك حارس. وما لم يكن له أس؛ فهو مهدوم. وما لم يكن له حارس؛ فضائع !. يابني؛ اجعل حديثك مع أ مل المراتب، وعطيتك لأ مل الجهاد، وبشرك لأ مل الدين، وسرك لمن عناه ما عناك، ولتكن من أ مل العقل، وكان يقال: الدين والسلطان توأمان ».

٤ – العدالة والثقة والورع:

وأما الشرط الرابع – وهو أن يكون عدلا ثقة ورعا؛ حتى يوثق بما يصدر عنه، ولأنه أحفظ لبيت المال وصرفه في مصارفه: فلا أدري كيف أصف إخلال صاحب الرباط بهذا الشرط اللازم، فقد تلكأ لساني ووقف قلمي متحيرا من شدة ما أصف..

ولكني أفرغ ذلك في مقابلة كلام الجريدة الفرنساوية؛ فإنها قالت: «أي ظلم تذكرونه لمولاي عبدالعزيز ؟، أليس هو الملك الذي سارت في أحاديث حلمه ورأفته الركبان ؟، وأي سياسة لم يحسن تدبيرها إلا ثقته بأمته وأهل فاس ؟!.

أقول: أما كون الركبان سارت بحلمه ورأفته؛ فيقال ذلك؛ ولكنا لا نراه لا عن حلم شرعي، ولا عن رأفة إنسانية، بل لشغله في لذاته، واستغراقه الأوقات في شهواته كان لا يتفرغ لتأديب من يعصيه، ولا إطاعة من يخرج عليه.

وعلى من يظهر حلمه ؟، مل على أ مل فاس الذين لو بطش بواحد من ذوي الوجوه ممن ينتقد عليه منهم لما وصل ملكه إلى مذا الحين ؟!.

ما كان يظهر حلم عبد العزيز إلا لو تمكن من شريكه أبي حمارة؛ لأنه الذي أتى بالذنب عنده الذي لا يغفر حتى كأنه أشرك مع الرب ربا غيره، أما غيره؛ فما أتى ما يستوجب به عليه حلما، ولا ظهر بمظهر يعد الغض عنه رأفة.

وأما لو ظلم نذكره للموای عبد العزيز؛ فأي ظلم نذكره أكثر من ظلمه للإسلام والمسلمين الذين جعلوه واسطة بينهم وبين الله، وقلدوه زمام أنفسهم؛ فباع البلاد، و مان الرقاب، وقتل أعداء الدين الآلاف من بني وطنه؛ فما أنغظ لذلك رأسا ولا دفع في دفعه فلسا .

بل جند جندا يقاتل به بقية أولئك القوم الذين ذبوا عن الوطنية والدين، وحاربوا حرب الأبطال، ودافعوا دفاع الدول العظام؛ فأي غش كغشه مذا للإسلام، وأي ظلم كظلمه رعيته بترك العدو يسبي منهم ويقتل كيف شاء ؟!.

- لم يفتح لهم مدارس يتعلمون فيها فيدرؤون في وجه الجهل.
- ولا التفت إلى الأحباس فعمر ما وبحث عن الذا مب منها بحق وما لا.
- ولا تنزل لحضور دروس العلماء حتى يحصل لهم نشاط فيجدون.

- ولا أجاز على مؤلف في موضوع جديد قط؛ فمات العلم بذلك.
- ولا ظهر قط بمظهر الفروسية فيقتد الناس به.
- ولا اختبر أمرا بنفسه.
- ولا طاف على الأزقة والشوارع يتفقد الصالح من محلات المرور وما لا.
- ولا أزال منكرا بنفسه؛ ولكنه لا يعرف معروفا ولا منكرا.
- ولا جلب إلى بلاده صنائع أوروبا وأغنا مم عن الجلب منها كما فعل محمد علي رأس العائلة الخديوية بمصر، أول ما نهض بتخطيط مملكته الجديدة؛ فأثمر غرسها، وطاب، وأكلناه في جملة من دخل مصر.

بل أ ممل صاحب الرباط كل شيء، حتى بطلت سائر حرف بلاده، وانتقل منها شريف علومهم، وتوقفوا في أصغر شيء على غيرمم، حتى أصبحت دولته بين الدول، وأمته بين الأمم في أحط الدرجات، وفي الحضيض الأومد من السفليات مع أن إليه جباية الأموال، وتصرف البضائع والنفائس. فما أوصى له بذلك قرآن ولا جاءه عليه نص في سنة الرسول الأعظم، صاحب مذا الشرع الطا مر.

فغاية ما صنع بأموال المغرب: أن فرقها بين من كان يجتمع إليه من الرعاع الذين لم يظهروا قط بمظهر الكمال، ولا عدوا في صفوف الرجال؛

فاجتبا مم إليه، وسلطهم على شعبه ينهبون ويأكلون، فينهبون ويدخرون.

دون ما خص به نفسه مماد نفعه عليه نفعا مؤقتا من جلب المغنيات واللا عبات من الإفرنج وغيرمم، وبناء القصور والدور، والتفنن في الملابس والمراكب الإفرنجية وجلب الحيوانات؛ فإرث أبيه لا يصل به الاقتدار على مذا، ولا على أقل منه. .كل مذا وأطماع الدول تهددنا صباحا وعشية. .

وقد كان لجلبه مغنيات مصر رنة عظيمة في الشرق، حتى قال أحد نوابغ المصريين إثر سفر جوقة الطرب إلى فاس:

عـبـد الـعزيز لـقـد ذكرتـنا أمـمـا
كـانـت جـوارك في لـهـو وفي لـعب
ذكـرتنا يـوم ضـاعـت أرض أندلـس
الحـرب بـالـباب والـسلطان في اللعب
فاحذر على التخت أن يسري الخراب له
فـتـحـت سلـطانة أعـدى من الجرب

وقال المصري الآخر:

لاموا الفتاة وما سرت بطبولها
إلا لـــتـوقـظ أمــة نعـسانة
لما رأت سلـطانهم في نـشــوة
راحت تدير شؤونهم سلطانة

وقال الآخر من ختام قصيدة له:

أجمعوا أمـر مم عليك؛ فما با
لـك في ســرح الظـباء الهيف
عجب الناس والأئمة في الديـ
ـن لفعل الشريف وابن الشريف

فأي ظلم – أيتها السعادة – أكثر من مذا، وأي غش يتصور فوقه ؟!!.فما للأمة لا تخلع بيعته، ولا تزيل حرمته ؟!.فليس للمرء عدو غير من يورده مورد الضلال، ويوقعه في ظلام الخبال؛ لأن القلوب جبلت على حب من أحسن إليها، وبغض من أساء إليها، فما غمصنا له حقا، ولا أنزلناه عن مرتبته صدقا، بل وجد نفسه حيث أنزلها، وبحث عن ظلفه بنفسه، حتى وقع في شر يومه وأمسه، فلتنظر الجريدة مستنصحا غير المغاربة؛ فإنهم قامو من سنى نوماتهم، واستيقظوا من ظلام جهالتهم. . .

وأما قولها: «أي سياسة لم يحسن تدبيرها ؟!»؛ فلتخبرنا بالسياسة التي أحسن تدبيرها؛ نخبرها بما لم يحسنه، فإنا أعرف به، وذلك أنا ما رأيناه أحسن تدبير شيء أسند إليه في سائر مهمات الملك. . .

فمن نظر إلى الأموال التي خلفها أبوه المقدس، والعدة والذخائر التي صارت له من أجيال، وجلبت له من وراء أودية وجبال؛ وجده قدضيعها . ويدلك لذلك: استخدامه في ماليته من كان معروفا بالسرف والفجور؛ ففجر في أموال المغرب، وامتص من ثدي كل ينبوع حتى

الآلاف، وأرسل منها أضعافها بقيمة متهاودة.

فياعباد الله؛ أي دين يسوغ هذا، وأي عقل يستبيح مثله فضلا عن شرائع الجاهلية والإسلام؟!!.

ثم لم يكتف هذا الوزير المالي بما ذكرنا؛ فاستخدم أخوته في أهم مصالح الدولة؛ ففشلت، وفرق باقي المكوس والينابيع على باقي أقاربه؛ فلم نسمع قط أن حضرة مولانا المخلوع التفت إلى ذلك ولا فكر فيه قط. فصار لهذا الرجل أشياع كشيعة قاتل الحسين بما يفرقه فيهم من الأموال التي أخذت من ضعاف المسلمين كرها أو طوعا.

وهذا دون ما جلبه على المغرب من الضرر في السكة المضروبة في أيامه؛ فقد أدخل في ذلك من الغش والخديعة للإسلام والوطن ما أستحي من وصفه الآن، ولكن لا نعدم من يفقهه ويفرق بين علو صرف سائر السكك الموجودة في الدنيا على سكك المغرب !. فإنا لله وإنا إليه راجعون..

فهل هذه (مي) السياسة التي تحسنها الجريدة وتسالنا عما أخطأ فيها ؟!!. فإن كانت المرادة؛ فقد أظهرنا له ما لا يختلف اثنان أنه تمدن أخرق، وتفضل أحمق، ولا أرى لحلم المولى عبد العزيز هذا من أنموذج سوى سكوته عن أمثال هؤلاء، مع أنه حلم لا يقبله الله؛ لأنه في غير محله. فهذه حرمات الله لا ينبغي أن تنتهك، وقد كان صلى الله عليه وسلم يحلم إلا إذا

انتهكت؛ فيغضب حتى لا يقوم لغضبه شيء. وكل عمل ليس عليه عمله؛ فهو رد.

وأما من نظر إلى خارجيته؛ وجد ما إدارة يرأسها أناس مختلفوا التجنسات والحمايات، جلسوا على أبواب البحر بطنجة، كل يجر النار إلى قرصه، ويبيع جهة إلى الدولة التي تحميه، ما عرف واحد منهم لغة أجنبية حتى يمكنه أن لا تتمشى عليه حيلة المترجم، ولا عرف حقوق الدول، ولا إحصاآتهم في أي باب، بل لا يعلم شيئا من جنس مأموريته؛ ضرورة أنه أقيم من صف الكتاب وأجلس في صدر وزارة الخارجية.

نعم؛ يعرف شيئا واحدا؛ وهو: تهيئة الطابلات لجلوس الفرنج عليها إذا زاروه؛ لأن المنطلون يمنعهم من التربع **!!!**.

وإذا نظرنا إلى عسكريته؛ وجدنا ما محل استدامة الحيرة وفراغ الصبر، لا ميزانية ولا تنظيم، ولا إحصاء ولا تعديل، تنبهوا لتعليمهم الحركات العسكرية؛ فأتوا بمعلمين لم يعرفوا في تلك الخطة قط، يعلمونهم كلمات وإشارات كل واحد بلغة جنسه، ونحن لا نريد أن نحارب بهم تحت قيادة صاحب تلك اللغة؛ فأي لزوم لعدم تعليمهم أسماء تلك الحركات باللغة العربية؟**!!**.

وقد تداخل – أخيرا – الوزير المالي في الحربية حتى كاد أن يدير ما، بمعنى أنه: كان يولي على دفع المرتبات أقاربه وأقارب أقاربه، فيجعل في

القائمة أعدادا مرتفعة حتى يخرج الراتب على قدر ذلك العدد، فإذا جيء وقت التقسيم؛ وجد ربع من عد، ويسميه: المغاربة بالمنفوخ.

وأفظع من ذلك: أنهم كانوا يكترون من ينضاف إلى العساكر وقت العرض حتى يوجد العد موافقا لما في القائمة، فإذا انفض ذلك الجمع؛ رجع من اكتري لخدمته السابقة. ولم يسم عسكريا بعد قط. كل مذا كان المخلوع يعلمه ويسكت عنه !.

فهلا كان يفرق العلوفات بنفسه، و ملا اشتغل بعرض الجيوش بنفسه كما يفعل الملوك العظام ؟!!.

ولكنه عندما تنبه جعل المراقب الفرنساوي مو الذي يدفع المرتبات للعساكر؛ فزادت القلاقل، وعمت القلوب بغضه، وكثر تحققها بشيء آخر!.

فهذا من السياسة التي يسأل صاحب السعادة: كم مرة أخطأ فيها ؟، وقد أجبناه أنا: لا نعلمه أصاب قي شيء!. فهذه مهمات الملك وأعظم شاراته؛ و مي: المالية، والعسكرية، والخارجية..

ومن شأن السلطان: أن تكون المخابرات في مهمات مشاكل مذه الإدارات الثلاث بيد وزير مو يبلغها آذان السلطان، و مو يمضيها بفكره.

أما مذا المخلوع؛ فما سأل ولا تطلب الوقوف على حقيقة ولا مجاز؛ فباع الوزراء واشتروا، ولكن حال الله – جل أمره – بينهم، وبين ما أرادوا؛ فأصبح كالمقول فيه:

خليفة في قفـص بين وصيف وبغا
يقول ما قيل لــه كما يـقول الببغا

رد على مجموع ماذكرته الصحيفة

ثم قالت الجريدة: « وأي سياسة لم يستحسنها إلا ثقته بأمته وأ مل فاس ؟» .

نقول: عليه؛ الثقة بالأمة فرع عن اعتقاد أنها تقدر على شيء، وما كان يخطر في خاطر المولى المخلوع أن أمته ولا أ مل فاس يقدرون على ما فعلوا، فضلا عن أن ينصروا غيره؛ لأنه كان يظن أن الملك وقف عليه لا يتعداه، وله في العباد الحكم الاستبدادي. .

ففي أي وقت حصل له شك فينا ثم أردف الشك حسن ظن ؟، فإنه جلس على أريكة الحكم ولم يكن يعرف ما السلطنة ؟، فكأنه خرج من بطن أمه و مو ملك. فكيف يتصور منه ظن غش أو بارقة خلع حتى أتاه الله ما لم يكن يعلم ؟! .

ثم قالت الجريدة: « تنكرون السلف الذي شاء أن يجدده لمعاونتكم. .إلخ » .

كلا. والله وتالله؛ ما قصد بالغرض الجديد معاونتنا، وإنما يطلب به دمارنا، فأرني ما أعاننا به من السلف القديم؛ ما صرفه إلا في لذاته وو مين شهواته:

جاء في تقويم "المؤيد" لسنة ١٣٢٤ أن أحد صناع الآلات الفوتغرافية قد بعث إلى المخلوع – بناء على وصية منه – بجهاز فوتوغرافي كافة أجزائه المعدنية من الذ مب الخاص، حتى مسامير القلاوظ، فمصنوعاته من ذ مب عياره ثمانية عشر قيراطا، ولكل الجهاز كيس ن الجلد الروسي ويبلغ ثمنه: ثلاثة وخمسون ألف فرنك، يضاف إليها أجرة الإرسال. أما المعمل الذي صنع له الجهاز؛ فمعروف في لوندرة بمعمل "أدامس".

وقد صنع له جهاز آخر باثنين وعشرين ألفا وخمسمائة فرنك، وزنة الذ مب الذي دخل في تركيب الجهاز الأول: مائة وخمسون أوقية. أما الجهاز الثاني؛ فكل أجزائه من الفضة. مـ.

فإذا صرف في آلة التصوير مذا القدر البا مض؛ فانظر ما يصنع في نظائر ما !!!. ففي مثل ما ذكر صرف السلف لا في إعانتنا.

ثم قالت: » تنكرون عليه السلف؛ ولم لم تنكروا عليه السلف الأول. . .إلخ «.

أعرف ما تقول؛ فمن أعلمنا بسلفه الأول حتى ننكره، ومن لك بأنا لم ننكره ؟، ولكنا ما أنكرنا عليه السلف إلى درجة خلعناه بها كما فعلنا الآن. .

قالت: « من منكم لا يسلف ولا يتسلف بالربا . . .إلخ ؟! ».

ما درينا الخطاب لمن توجه ؟، مل للعلماء خاصة أو للرعاع ؟، فإن كان قد توجه للعلماء؛ فقد اتهمتهم بما ليس لك عليه دليل. ومتى كنت مجاما أو حجاما فعاملوك في بيعهم بالربا ؟. وإن كان للرعاع؛ فجهلا منهم – على فرض علمك به.

أما السلطان؛ فالشرط: أن يكون عالما بباب الربا. فما لنا رأيناه يسلك من بابه ؟!!.

ثم انطلقت الجريدة تتكلم بلسان فقهي؛ فركبت متن عمياء، وخبطت خبط عشواء، وصارت ضحكة للناظرين، وفرجة للمتفرجين. .

حكي أن رجلا كان يطلب العلم وأراد أن يسافر من غير تحصيل؛ فأوصاه أستاذه أن كل شيء سئل عنه يقول: فيه خلاف !. فوصل لبلاده، فصار لا يسأل عن شيء إلا قال: فيه خلاف. فقيل له مرة عن الإله – سبحانه – فقال: فيه خلاف !.فقامت عليه القيامة؛ فاعتذر عنه بمذ مب الد مرين قبحهم الله. مكذا صاحب الجريدة أن يكون شرعيا فقيها مالكيا يفتي المغاربة، حتى كأنهم عدموا الفقه وكتبه.

مالك وللشرعيات ؟!؛ ارجع إلى معابد آبائك وأديار أسلافك، فإن كنت نسيتها؛ ذكرناك بها، ولا تدخل مداخل الوحل؛ فقد – كفرت لو كنت مسلما بقلبك – آي القرآن، وأنزلت نصوصه المقدسة في غير موضعها، ومرقت من كل الأديان؛ حيث كنت كافرا بتداخلك فيما لا تدريه، للجرائد كتاب ورجال، وللمدارس والدروس رجال ووجوه، فلا تخلط الجد بالهزل، وإلا أصيبت مقاتلك. . .

ثم انتقلت الجريدة وقالت: « من صفة السلطان: النجدة. فمتى تأخر المولى عبد العزيز عن محاربة الثوار ؟ . . .إلخ ».

نقول: أراد أن يحارب؛ ولكنه خانه تهوره في الأمور وعدم عده لكل شيء ما يصلح له ولا يصلح إلا به، وحيث أعرض عن هذه الضروريات اللازم عد ما للحرب؛ كسرت الرايات، وفلت الشوكة، وضاعت الرجال، وشتت أمواله في في لا طائل، وكان الأولى به أن عزل نفسه من قبل. أما وقد فعلت الأمة؛ فالخير أصابت، والتوفيق ألهمت.

إذا لم تستطع شيئًا؛ فدعه

وأما قولها: « يدير السياسة بالنجدة، ولم يخالف فيها سنة ولا كتاب. .إلخ ».

نقول لها: متى عرفت الكتاب، ومتى قرأت سنته ؟!. فالحكم على الشيء فرع تصوره [1].

ثم قالت بعد حكاية صورة الخلع المزورة الملفقة: » قول أ مل فاس: إن المولى عبد العزيز ضعفت قوته. قول مردود عليهم ردا صريحا، ولا بينة لهم عليه، وشا مده على ذلك: تغلبه على صاحب مراكش في حاحة والسرغنة، واسترجاع ثغر الجديدة وآزمور. . .إلخ «.

أما أولا: فإن نفيه ضعف صاحب الرباط يعد مخالفا لإثباته بنفسه – قبل ذلك في نفس الصحيفة – مرتين أو أكثر.

قالت مرة: « إن المولى عبد العزيز؛ إما أن يحارب الأجانب؛ فلا إقامة ولا عدة. . .إلخ «.

وقالت تحتها في الجهة نفسها: « وإن قوة المولى عبد العزيز أصبحت موقوفة على معونة. . .إلخ «.

فانظر لهذا التناقض الناشيء عن خبال في العقل، وكم له من مثل هذا في العدد المذكور من جريدته؛ فكم !.

---

[1] ما عرف الكتاب إلا من عرف أنه معجز، وأنه في أعلى طبقة البلاغة، وأن التحدي وقع به زمن النبوءة؛ فقامت الحجة ودحضت الباطل والأغلوطات، ومن علم أنه معجز؛ ثبتت عنده نبوة الآتي به؛ لأن دلالة القرآن على صدق صاحبه أمر عقلي لا يتخلف، يشترك فيه اللحق كالسابق. ولذلك دامت معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم ولم تدم معجزة سواه؛ لأنها أفاقية وأعظم معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم عقلية؛ فلذلك دامت. هـ.مؤلف.

فقد صـرح وأرى بأن العلماء أكر موا على الخلع، وقال مـرة أخـرى: « والظا مر أن للعلماء في الدسيسة يدا . . .إلخ ». نقول: بل أياد . .

وعلى كل حال؛ فهل عنى المغاربة بضعف قوة صاحب الرباط غير و منه وضعفه عن القدرة على محاربة الأجانب؛ لانعدام الإقامة والعدة، ودينهم ينطق بـ: ﴿ **وأعدوا لهم ما ستطعتم من قوة ومن رباط الخيل** ﴾ مكذا لفظ الآية الكريمة ؟!!.

وأما ثانيا: فقوله: « إن صاحب الرباط تغلب على سلطان مراكش. . .إلخ ». كذب وتهويل. .

إذ لا حقيقة لذلك أصالة، ولا يستحي أن يكذب في أن صاحب الرباط استرجع ثغر آزمور مع كونه إلى الآن تحت طاعة سلطان مراكش وفاس غير راضخ لطاعة صاحب الرباط. يكذب يكذب في مذه؛ لأن حاحة والسراغنة أبعد وقعا عنا. فيستر كذبه عنهما مع أنه لم ينتصر عليه في إحدا مما فضلا عنهما.

وأما قولها: « فمن الرأي أن نشاور قياد الجيوش كما فعل المصطفى يوم الأحزاب ».

فإليك عني من الفتوحات الأشعبية؛ الخلع المذكور لا يحتاج لمشاورة قياد جيوش. إن كان النبي صلى الله عليه وسلم استشار قياد جيوشه؛ فقد كان فيهم مثل علي بن أبي طالب وخالد بن الوليد. .وغير مم ممن أتعبوا من

بعد مم، وأو منوا من سبقهم.أما قواد صاحب الرباط؛ فليسوا مناك من كل وجه.

على أن النبي صلى الله عليه وسلم استشار قياد جيوشه و هو الإمام الأعظم، في مسألة جزئية، أما مذه المسائل العمومية؛ فالصواب أن يسأل عنها أ مل العلم الذين مم الأطباء..وقد فعلنا، وحكموا بنصوص الشرع الطا مر؛ فأقضينا.

وكم ترك المولى عبد العزيز في البلدة التي كانت عاصمة ملكه من قواد وعمال..أرسل بعد وصوله إلى الرباط يأمر بالخيل أن توقت طوافها بفاس يوميا للحراسة والمؤونة من الأحباس أو تفرض على الحارات..

أي ضعف مثل مذا، وأي أمة لا تخلع مثله لو كان سلطانا عليها ؟!!. حتى النمل خافت من أن يحطمها سليمان وجنوده؛ فآوت إلى مغارة تأويها.

ونحن حطمنا بجيش الفرنساويين ولم نأو. فلما أزلنا شبكتهم التي كانوا بها يصيدوننا عن أعناقنا؛ أقامت الجريدة مذا الهرج !.

وأما قولها: «و مل الذي نصرتموه أفضل ممن خلعتموه ؟!..إلخ».

إن كانت الفضيلة بالنسبة لما عند الله؛ فلا اطلاع لك عليه ولا لنا. وإن كان باعتبار ما فقهتنا فيه شريعة دينه؛ فإن سلطان مراكش وفاس قام لنشل شعبه من السقوط، واسترجاع شباب دولة آبائه بعد أن مرمت.

أما صاحب الرباط؛ فدمر البلاد والعباد بسياسته الخرقاء تدميرا .فانظر أيهما أفضل بعد مذا !!!.

وباعتبار آخر: لا فضيلة إلا بالعلم. وعبد العزيز جا مل، وسلطاننا عالم، بل من أعلم العلماء. قال الله العظيم: ﴿ **مل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون** ﴾.

وأما قولها: « و مل يجوز لكم أن تعدوا مولاي عبد الحفيظ بالأمس ثائرا تجب محاربته وتبايعوه الآن ؟! ».

فجوابه: إن فتوى العلماء الصادرة عنهم سابقا في مولانا السلطان أكر موا عليها – في الحقيقة – إكرا ما يتحققه كل الناس. خصوصا وقد كان اجتماع العلماء في كيفية دبرت بليل، وأغلقت عليهم الأبواب بدار المخزن، ولما أشار بعض الحاضرين من أ مل العلم بتأخير الكتابة إلى أن يراجعوا نصوص الشرع؛ قاموا في وجهه، ونكص في عقبه، وعوقب على ذلك بشبه نفي.

على أنا نقول: وقد يعتذر عن الفتوى السابقة – أيضا – بأنهم – أي: الذين أفتوا – لم تكن متضحة لهم إذذاك حقيقة الأمور كما مي عليه، ولا كانوا يعلمون إذذاك أن احتلال مثل الدار البيضاء فجا؛ و مو عدد وجيه لمن عقل.

فإن أكثر علماء فاس لا يخالطون الأخبار، ولا يستشغلون بما هو زائد على مطالعة دروسهم؛ فانبهمت عليهم الأمور. وقد عرفوا الآن الحق؛ فرجعوا إليه، وهذا المجمع هو الذي زعمت الجريدة أنه جددت فيه البيعة لصاحب الرباط، مع أنه لم يجر لها ذكر في ذلك المجلس قط.

وهب أنها كانت؛ فهي بناء على التزامه في نص السؤال الذي كتب عليه استرجاع وجدة والدار البيضاء. فلما لم يفعل؛ علم الناس أنها مواعد عرقوب، وبرق خلب؛ فلم تقم له قائمة بعد..

وأما قولها: «وهل قوة عبد الحفيظ أقوى من قوة عبد العزيز ؟..إلخ».

فأي قوة لعبد العزيز تذكر غي جنب القوات ؟!. فلا تتجاوز سلطنته الرباط، وفي سلا خلاف. وأما سلطاننا؛ فالمغرب كله طوع يمينه بأمواله ورجاله وقوته..أتم الله عليه نعمه ظاهرة وباطنة.

وأما قولها: «أي مقدرة تبنون عليها حجتكم انتصاره في الجديدة في آزمور...إلخ».بهتان بين.

أما استرجاع الجديدة؛ فالفضل فيها عليه للبواخر الفرنساوية، وأما آزمور؛ فإلى الآن تحت بيعة سلطاننا.

وأما جيش صاحب الرباط؛ فلم يعهد منه إلا الانخناس كالفأر أمام الهر في كل مشهد حربي. وأي راية له نصرت حين كان بصدد قتال أبي حمارة الذي لا تذكر قوته مع قوة مولانا عبد الحفيظ، وليس هو في جنبه شيئا

مذكورا ؟!!.مع أنه خرج بنفسه صحبة أكثر من مائة ألف، وأنفق في قبضه من الأموال ما لا يحده الحاصر. .فلأي شيء لم ينتصر مناك ؟ .ولولا بواخر الفرنساويين؛ لوقع في حبال الصيد، وحاط به الكيد . .

و مل لم يطرق أذنك انخذال أول جيش جيشه لمقاتلة خليفة سلطاننا المعظم؛ فكان كسرا على كسر، لا كما قلت في ذلك الوقت: ((نصرا على نصر)). !.

ثم استرسلت الجريدة تعرض بما مو أشبه بالتهكم؛ فقالت: ((مل استرجع الأندلس والجزائر ؟. .إلخ)). و مل استرجعها المولى عبد العزيز الذي تجعله الآن في عينك أعظم ملوك الأرض ؟!!!.

وأما قولها: ((أو ما زال من مراكش لمراكش ؟. .)).

فنقول: بل سلطنة سلطاننا من مراكش إلى فاس، ولو كنت ممن يعقل؛ لرأيت أنه نصر بالرعب، وحف بالسعادات. وإلا؛ فأي ملك ظهر في مظهره – أبد الله عزه – فتوالت له مذه النصرات، وتطلب الناس الدخول تحت طاعته، ورغبوا في مبايعته من غير طلب سبق، ولا رغبة تقدمت، وجمع الكلمة عليه من غير منازع ولا مخالف ؟!.

فتالله إن سعده لفاق السعود، وطالعه لعلى على الكواكب والنجوم، ولم يقع أثناء ذلك ولا بعده أدنى تشويش، بل رجعت الأفكار إلى سكونها الأول أيام أبيه المقدس، ونا ميك بهذا . .

وأما قولها: « إنه لا يجوز خلع السلطان حتى يقر لنفسه بالعجز. . .إلخ».

فهذا تعليق على المحال؛ ومتى أقر أحد من المخلوعين بعجزه ؟! .فالملك لا يزال يطالب بملكه ما دام فيه شيء من عجب الذنب الذي لا يفنى ولا يبلى. .

نعم؛ يقر بالعجز مكر ما، وقد نقلت الجريدة ما هو صريح في ذلك؛ و هو قولها فيما جلبته من قضية خلع المريني نفسه وتسليمه الأمر للوطاسي حين دخوله لفاس: « فألزموه الإشهاد عليه بالعزل، وكان أول المبايعين للوطاسيين ».انتهى.

فهل هذا غير الإكراه على خلعه نفسه ؟. ولكنا نقول: فعل أهل فاس هذه المرة كفعلهم لما استصرخ محمد بن عبد الله بن محمد الشيخ بالنصارى؛ فإنهم خلعوه وكتبوا له كتابة طنانة مذكورة بطولها في "نزهة الحادي" لما ترجمه. .

من جملتها قولهم فيها خطابا له: « قولك: خلعنا بيعتك التي التزمنا ما وطوقنا ما أعناقنا وعقدنا ما .والله ما كان منا ذلك عن هوى متبع، ولا عن سبيل خارج عن طريق الشرع مبتدع؛ وإنما ذلك منا على منهج الشرع وطريقه، وعلى الحق والحقيقة. . .».

« نعم؛ كنت سلطانا علينا بما ترك لك والدك من الأموال والذخائر مما لم يتحصل لأحد من أسلافكم، فجاهدوا بما حصلوا في الله حق جهاده، حتى استخلصوا من يد الكفار رقاب عباد الله، فلما وصل إليك ذلك؛ ألقت

إليك العباد أزمتها، إلى أن قام عليك عمك بالحجج التي لا يمكنك جحد ما؛ فشتت عددك وكسر ما، ولم تنصر لك راية. وهذا بالنظر إلى ما كان من حديثك قبل التحزب مع عدو الدين وانتصارك بهم، وما أفتى به العلماء من ردة من استنصر على المسلمين بالنصارى نص جلي في وجوب خلعك وسقوط بيعتك، فلم يبق لك إلا منازعة الله في حكمه ﴿ **ومن يشاقق الله ورسوله فإن الله شديد العقاب** ﴾ . . ».

« ولما سمعت جنود الله وأنصاره وحماة دينه من العرب والعجم فعلك؛ حملتهم الغيرة الإسلامية، والحمية الإيمانية، وتجدد لهم نور الإيمان، وأشرق عليهم شعاع الإيقان؛ فمن قائل: سترون ما أفعل عند اللقاء. ومن قائل: ليعلمن الله الذين آمنوا وليعلمن المنافقين. . فجزا مم الله عن المسلمين خيرا. فلله در مم من رجال وفرسان، وأبغال وشجعان، فلو لم يكن منهم إلا ما غير قلوبهم على الدين؛ لكان كافيا في صحة إيمانهم، وعظيم إيقانهم، فقد بلغ نور غضبهم في الله ساق العرش، والحب في الله والبغض في الله من الإيمان. . . ». انتهى ما تيسر اقتطافه من تلك الرسالة الشائقة، التي (مي) من أحسن خطاب، ومثال لصاحب الرباط يجب أن يكون منه على بال.

وأما قولها انتصارا للسلف: « إن علماء العراق والشام أفتوا بجواز السلف لسلاطينهم. . . إلخ ».

نقول عليه: أما أولا: ففتوا مم لا تلزمنا؛ خصوصا أنه لا يوجد الآن أحد من الملوك مالكي المذ مب فيفتيه أحد بجواز ذلك على مذ مب مالك. و مب أنه جائز وأفتى به من أفتى؛ فللمصالح العامة، ودعاء الضرورة. .أما صاحب الرباط؛ فما صرف فلسا واحدا من متروكات والده – فضلا عن غيره – في مصلحة شرعية. الكل فيما لا يرضي الله ولا الرسول !! .

وأما قولها: « إن مولاي إبرا ميم بن مولاي الحسن تسلف من التجار في الحج . . »..

فنقول عليه: إنا لا نعرف من مولاي إبرا ميم المذكور ؟ . ولعله يعني: ابن مولانا سليمان السلطان السابق. على أن السلف من حيث هو لا ينكر، ولكن ينكر السلف بالربا، أو تبذير ما يسلف إن سلم من الربا . إن مولاي إبرا ميم المذكور لا تقوم به حجة؛ فالحجة في فعل المعصوم لا غيره.

وأيضا: فهب أنه تسلف وأقره والده؛ فلضرورة الحج الذي هو من أعظم أركان الدين. فأين السلف في الحج من السلف في اللعب وجلب المغنيات ؟!! . على أن مولاي إبرا ميم تسلف من التجار المسلمين و مذا تسلف من الكفار.

وأما قولها خطابا لأهل فاس كلهم: « تأكلون من بيت المال، وتعيشون بالرواتب من صائر المخزن. . .إلخ ».

فهذا ظن كاذب؛ فإن أمل فاس كانوا يتنزمون عن الرواتب المخزنية، فلما اتسع الحال في الأخير، وكثر الترفه؛ جنح ضعاف الناس لذلك، فكان يأخذ المستحق وغيره، فخلت بذلك الخزائن، وتشتت الأموال، وكل شيء عند الله بمقدار.

فنبغ من هذا الزعيم يقول أنا نأكل من بيت المال؛ وقد أطلق والمحل محل تقييد، فما أكل من بيت المال من يستحقه لقمة واحدة، ولكن الذين أكلوه مم معه بالرباط، وما تخلف عنهم بفاس إلا من دفع لهم أضعاف ما أكل ونهب.

وفي الحقيقة مب أن أمل فاس أكلوا بيت المال؛ فمالهم صار إليهم؛ فما عمر إلا بالضرائب التي أثقلت ظهور مم، والمكوس التي كان أول من سنها النمرود.

ثم انبرمت الجريدة ورنت تقول: « لا مسوغ للجهاد كما كذبتوه في حكمكم عليه في نصوصكم يوم قلتم بأنه ثائر، وعددتم عبد العزيز على حوادث وجدة والدار البيضاء . . .إلخ ».

(مدير) الجريدة كالحرباء؛ فإنه كان قبل يخاطب أمل فاس، فصار الآن يخاطب العلماء، وخطابه الآن المتوجه إليهم ينافي فهمه غير مرة أنهم مكرمون في خلع ثائر الرباط؛ فأين مذا وذاك ؟، والجنون فنون.

وإذا فهمت أنهم أكرموا على التوقيع؛ سقطت في يدك مذه الحجة الفارغة، ومعاذ الله أن يعذر أحد المولى عبد العزيز في احتلال وجدة والدار البيضاء، وإنما سفسط على الناس بإرادته إخلاء مما، فما فعل، فخان الله والرسول ورعيته. .وإلى الله المشتكى.

وأما قولها: « وما برز للملك إلا بصورة الثائر المغتصب. . .إلخ ».

مذا شأن كل قائم على من قبله، وحالة كل داع إلى شيء جديد، ولكن يختلف الناس في قيام دعوتهم؛ فقد تكون بحق وقد لا. وكل مؤسس لمملكة صارت أو بقيت – ما جاء وحي بملكه، لا؛ ولكن قام يدعو الناس لطاعته؛ فأذعن قوم وعارضه آخرون إلى أن يتم له الأمر.

على أن القائم على من تظا مر بالكفر لا يسمى ثائرا ولا مغتصبا في شرعنا المحمدي، بل يعد مجددا للدين، ويجب على المسلمين نصره وإعانته كما وقع والحمد لله، بل فهم جماعة من السلف أن النهي عن منازعة الأمر أ مله خاص بأ مل العدل لا غير مم؛ ولذلك قام سيدنا الحسين وغيره على اليزيد، وقامت جماعة عظيمة من الصدر الأول على الحجاج لسوء فعله؛ فلم يعد مم أحد من الثوار قط. .

على أن القائم على من تظاهر بالكفر لا يسمى ثائرا ولا مغتصبا في شرعنا المحمدي، بل يعد مجددا للدين، ويجب على المسلمين نصره وإعانته كما وقع والحمد لله، بل فهم جماعة من السلف أن النهي عن منازعة الأمر أ مله خاص بأ مل العدل لا غير مم؛ ولذلك قام سيدنا الحسين وغيره على اليزيد، وقامت جماعة عظيمة من الصدر الأول على الحجاج لسوء فعله؛ فلم يعد مم أحد من الثوار قط. .

مذا رد محصل شقشقات الجريدة وخزعبلاتها، ثم جعلت نفسها كأنها تريد تحصيل ما قررته؛ فقالت: « إذا؛ فالخلع مردود والبيعة منقوضة من الأسباب الشرعية الآتية. . .إلخ ».

كلا والله؛ لا ينقض بيعة مذا الرجل من أعناقنا ناقض، ولا يخوفنا ناقد؛ حيث إنا في أمرنا – والحمد لله – على بصيرة، ميزان الاستقامة بين أعيننا لا نتخلف عنه – بحول الله – أبدا. .

أما صاحب الرباط؛ فخلعه ثابت الأركان، مرتفع العماد، مبني على أعظم أساس، بالحجج الشرعية، والقواعد الدينية، وذلك لما قدمناه من

عدم اجتماع شرط من شروط الخلافة الثمانية في صاحب الرباط، إلا البلوغ والحرية وكونه ذكرا!، على أنه يوم بويع لم يكن بالغا؛ وإنما جمعت عليه الكلمة إكرا ما – أيضا – فضلا عن المتأخرة.

ولا أظن أحدا لا يبلغ الفهم منه حده بعد أن يتمعن ما قررناه سابقا من انحلال الأمور، وبقاء الناس فوضى، وعدم إمكانه الاقتصاص للظالم من المظلوم، واتخاذه الاحتياطات اللازمة لحفظ بلاده ومراكز أرضه ووطنه، حتى استولى العدو على ما شاء منها كيف شاء، كل مذا وهو شاغل أوقاته باللهو واللعب، وتبذير الأموال وصرفها في غير مصارفها الشرعية.

كل مذا؛ وطال ما صاحت به ونادت الجريدة المذكورة – نفسها – في كل أعداد ما السابقة قبل أن تخلص الوجهة لمسلكها الغير الناجح الآن، وأعداد ما محفوظة عندي، نوقف عليها الجاحد أي وقت شاء . .

فلذلك قلنا: إن كلامه في مثل موطن الخلع مذا وشبهه كلام أشعبي صرف؛ ينتصر للسلف. والحال أن له فيه صلات، ومدية تهنئة بأعياد ومواسم!!!.

فظهر – على الحقيقة – السبب الشرعي الموجب لخلع صاحب الرباط ابتداء وانتهاء؛ الذي هو: ضعفه عن القيام بالمملكة من كل جهة، وعدم انتظام أمور المسلمين مع وجوده، ومن يكون كذلك؛ كيف يؤمل لمنصب الخلافة السامي، أو يكون سلطانا شرعيا ؟!!. معاذ الله أن يطلق عليه ذلك إلا مالك متهالك.

ومهما وصل الحال في عصر إلى مثل هذا؛ إلا وجب على الكل إقامة من ينظر في مصالح المسلمين من غير تراخ.

فتاوى علماء الإسلام في وجوب خلع من هذا حاله

وما أنا أنقل نصوص أيمة الإسلام، وعلماء الحديث والكلام، الشاهدة بذلك، المصرحة بما سلكته منالك؛ فأقول:

لما نفرت قلوب الرعية من السلطان مولانا سليمان بن سيدي محمد بن عبد الله – قدس الله أرواحهم – واختل نظام الجند في وقته؛ كتب رجال ذلك العصر شهادة عدلية ملخصها أنهم: يشهدون أن الناس بقوا فوضى،

تتوارد عليهم الأحوال التى لا ترضى، من قطع الطريق، ونهب البضاعات، وسفك النفوس، وانهدام القواعد والأسوس، وأن مذا الأمر عم المغرب رسمه وحده، من مراكش إلى وجدة، حتى وصل إلى فاس. .

وعقب بسؤال علماء ذلك العصر: « مل يجوز مع وجود ذلك نصب إمام آخر يقيم لهم أود مم، وينصر عدد مم، ويدفع بسبب عدله مذه الفتن التي أظلم يومها وعم تشويشها ؟» .

فأول من أجاب: مفتي القطر الفاسي؛ بل المغرب: أبو عبد الله محمد ابن إبرا ميم الدكالي، وكتب ما نصه: « إن ما شهد به الشهود بالرسم حيث أشير؛ يوجب على المسلمين نصب إمام آخر. إذ مما يشترط في الإمام دواما وابتداء – كما لغير واحد من الأيمة؛ حتى الشيخ السنوسي في شرح القصيدة – كونه قادرا على تنفيذ الأحكام، وانتصار المظلوم من الظالم، وتجهيز الجيوش، والذب عن بيضة الإسلام؛ إذ ذاك مو المقصود، والحكمة في نصب الإمام. فإذا تعذر؛ وجب على الأمة نصب غيره ممن يقدر على القيام بأمور المسلمين، وتدبير مصالحهم العامة. . .» .

وتلاه شيخ الفقهاء، ومرجع الإفتاء؛ أبو محمد عبد السلام بن بوزيد الأزمي، وكتبا – أيضا – ما نصه: «إن ما ثبت أعلاه يبيح للمسلمين إقامة إمام يقوم بمصالحهم، ويدفعون به يد الظالم عن المظلوم، وتنحل به بيعة الأيمة. قال في "المواقف" مانصه: وللأمة خلع الإمام وعزله لسبب يوجبه؛ مثل: أن يوجد منه ما يوجب اختلال أحوال المسلمين، وانتكاس أمور الدين، كما لهم نصبه وإقامته لإعلائها . هـ.وفي "شرح المقاصد": من الأسباب المتفق على حل عقد الإمامة بها: ما يزول به مقصود الإمامة.ولا خفاء أن ما قيد في الشهادة أعلاه صريح في ذلك. . .قال في "الاستذكار" شرح قوله صلى الله عليه وسلم: وأن لا ننازع الأمر أ مله: مم أ مل العدل والإحسان، والفضل والدين مع القدرة على القيام بذلك». هـ.

وتلاه العلامة الأديب أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد الكريم اليازغي، وكتب ما نصه: «المسطور أعلاه، طالع على التحقيق مبناه، وكيف لا؛ و مو من القضايا المشهورة الملحقات بالضروريات، والنقول واردة على نسجه ؟!. قال الطيبي في حديث: ألا وكلكم راع مسؤول عن

رعيته: إشارة إلى أن المقصود من الإمام الأعظم: الحياطة والذب. وحيث انتفى ذلك في الأول بشهادة الأخبار المتواترة، والفتن المتكاثرة؛ فلا تخرج الناس عن دائرة الآثام إلا بخلعه، ونصب إمام آخر للإسلام. وهبه بقطر آخر نافذ الأمر، محكما في زيد وعمرو؛ فإن ذلك لا يجدي، وليس إلى كلام أحد يهدي، لقصور فائدته على قطره وأبناء مصره)). مـ.

وقد أفتى بنحو ذلك من عاصرهم من أيمة ذلك الوقت وأعلامه؛ مثل: الشيخ عبد الملك بن عبد الكبير المريي الحسني، وسيدي أبي بكر بن إدريس بن عبد الرحمن المنجرة، وسيدي العربي بن الهاشمي الزرهوني، وقاضي مكناس سيدي العباس ابن كيران، وقاضي فاس سيدي علي التسولي، وخال جدي سيدي محمد بن حمدون ابن الحاج، وسيدي علي بن الصديق التوراني، وسيدي أحمد بن محمد المرنيسي، وسيدي محمد بن أحمد السنوسي، وسيدي محمد بن الطاهر العلوي، وسيدي العباس بن أحمد بن التاودي ابن سودة، وسيدي محمد بن الطالب ابن سودة، وسيدي عبد الواحد بن أحمد ابن سودة، وسيدي أبي بكر بن زيان الإدريسي.

الاستعانة بغير المسلمين على المسلمين ردة وكفر

وأنت إذا تأملت سيرة المولى عبد العزيز؛ وجدتها تفوق قبحا حال من أفتى علماء الإسلام بوجوب خلعه؛ فإنه – أيضا – اختلفت عليه كلمة الناس، و مدموا من ركن طاعته الأساس، حتى صار منقطعا عن الأجناد والأتباع، ليس له من القدرة قلامة فضلا عن الباع، ففي رقبته تلك الدماء المسفوكة، والأعراض المهتوكة، والأموال المنهوبة، والأحوال المسلوبة. . .

بل زاد مذا ما هو من ذلك أفظع وأقبح وأشنع؛ و هو: ميلانه للكفر وأ مله، ورضاؤه بأفعالهم السيئة، وعدم وجود غيرة فيه على بلاده التي أخذو ما ومن بها من المسلمين الذين هم الآن في حكم الأرقاء.

و مذا عندنا – معشر المسلمين – من أعظم المحذورات؛ فإن تمكين بلاد المسلمين من النصارى لا يجوز شرعا ولا عادة، والحكم في فاعله أنه: مرتد عن الإسلام لا تقبل منه طاعة.

ومن فتوى للإمام الحافظ أبي العباس المقري ما نصه: «ويرحم الله علماء الأندلس أواخر المائة الخامسة؛ حيث أفتوا بخلع المعتمد ابن عباد حيث أعطى بعض المعاقل للكفار أمل الزيغ والعناد، بل أفتى جمهورمم بقتله والإراحة منه، فهو من أعظم المهمات، ولعل ابن تاشفين أخذ بفتوى الأقل بصون دمه،؛ فخلعه ونقله إلى أغمات..» . مـ .

فإن قال المولى عبد العزيز: أي ابلاد أعطيت للنصارى ؟! .

قلنا له: الدار البيضاء ووجدة.

فإن قال: ما أعطيتهما له أبدا، ولكن دخلوما بقصد تأديب العصاة ! .

قلنا له: القبيح أتيت؛ لأنك إن أعطيتهما لهم بقصد تأديب العصاة لعجزك أنت عن تأديبهم؛ فهذا عجز، والعاجز مخلوع ! .

وإن قلت: لا عن عجز.

قلنا لك: قد استعنت على المسلمين بالنصارى و مو ردة! .

ففي مسائل الأقضية والشهادات من نوازل البرزلي في الورقة الخامسة، عقب كلام ابن عبد الغفور عن بعض المتأخرين في تقسيم الأيمة إلى ضروب ما نصه: «قلت: ولم يتكلم في الفئة التي وقعت استعانتها بالعدو؛ وأحفظ أني رأيت لابن الصيرفي في دولة لمتونة من صنهاجة أن المعتمد ابن عباد استعان بهم في حرب المرابطين؛ فنصر مم الله عليه، و مرب مو، ثم نزل على حكم يوسف ابن تاشفين – أمير صنهاجة – فاستفتى فيه الفقهاء، فأكثر مم أفتى أنها ردة، وقاضيه مع بقية الفقهاء لم يرو ما ردة، ولم يبيحوا دمه؛ فأمضى ذلك من فتوا مم، وأخذ بالأسر ونقله إلى غمات». مـ.

تبديل معالم الشرع كفر بالإجماع

ومن ذلك: تبديل المولى المذكور قاعدة من قواعد الدين الخمسة؛ و مي: الزكاة، بالترتيب، مع إجماع الأمة على كفر من غير شيئًا من معالم الشرع، و مذا قدر مفروغ منه، نص عليه القاضي عياض في "الشفا" وغيره. .بحيث نعده – معاشر المسلمين – من الضروريات.

ولو فرضنا أن الترتيب (الضرائب) لا يتضمن إسقاط الزكاة الشرعية؛ فهو في نفسه لا يلزم أحدا من الرعية !.

ومن جواب للقاضي أبي عمر ابن منظور ذكره صاحب "المعيار" في نوازل المعاوضات ما نصه: « الأصل: أن لا يطالب المسلون بمغارم غير واجبة بالشرع؛ وإنما يطالبون بالزكاة وما أوجبه القرآن والسنة؛ كالفيء والركاز، وإرث من يرثه بيت المال، وكذا ما أمكن به حماية الوطن، وما يحتاج إليه من جند ومصالح المسلمين، وسد ثلم الإسلام. .فإن عجز بيت المال عن أرزاق الجند وما يحتاج إليه من آلة وحرب وعدة؛ فيوزع على الناس ما يحتاج إليه من ذلك. لكن؛ لا يجوز هذا إلا بشروط:

الأول: أن تتعين الحاجة. فلو كان في بيت المال ما يقوم به؛ لم يجز أن يفرض عليهم شيء، لقوله صلى الله عليه وسلم: ليس على مسلم جزية. وقال صلى الله عليه وسلم: لا يدخل الجنة صاحب مكس. (ضريبة) و هذا يرجع إلى إغرام الأموال ظلما . .

الثاني:أن يتصرف فيه بالعدل، ولا يجوز أن يستأثر به غير المسلمين، ولا ينفقه في سرف، ولا أن يعطيه من لا يستحق، ولا يعطي أحدا أكثر مما يستحق.

الثالث: أن يصرفه مصرفه بحسب الحاجة والمصلحة، لا بحسب الغرض.

الرابع: أن يكون الغرم على من كان قادرا من غير ضرر ولا إجحاف. ومن لا شيء له أو له شيء قليل؛ فلا يغرم شيئًا .

الخامس: أن يتفقد مذا في كل وقت. فربما جاء وقت لا يفتقر فيه لزيادة على ما في بيت المال فلا يوزع، وكما يتعين التوزيع في الأموال؛ كذلك إذا تعينت الضرورة للمعونة بالأبدان ولم يكف المال؛ فإن الناس يجبرون على التعاون على الأمر الداعي للمعونة، بشرط: القدرة، وتعين المصلحة، والافتقار إلى ذلك)) . انتهى بنصه ملخصا . .

فأين شرط القدرة وتعين المصلحة من حال المولى المذكور ؟، فإن فرض ذلك عم القوي والضعيف وغيره، مع مع تحقق عدم فراغ بيت المال، وأنه يوجد فيه ما يغني عن مذه الضربة القاصية.

وإنه ليعجبني أن أذكر منا جواب القاضي أبي عبد الله ابن البراء الأندلسي ليعقوب بن تاشفين حين طلب من أمل مملكته الإعانة، وأفتاه جماعة بجواز طلب ذلك من الرعية اقتداء بسيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – ومذا نصه: «أما بعد؛ ما ذكره أمير المسلمين من اقتضاء المعونة، وأن أبا الوليد الباجي وجميع القضاة والفقهاء بالعدوة والأندلس أفتوا بأن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – اقتضا ما وكان صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعه في قبره ولا شك في عدله...».

« فليس أمير المؤمنين ممن لا يشك في عدله؛ فإن كان الفقهاء والقضاة أنزلوك في منزلته في العدل؛ فالله سائلهم عما تقلدوه فيك، وما اقتضا ما عمر حتى حلف في المسجد أن ليس عنده درمم واحد من بيت مال المسلمين؛

فلتدخل أنت المسجد الجامع وتحلف بحضرة أ مل العلم. وحينئذ تستوجب ذلك! ». مـ.

و مذا مو جوابنا عن اقتراح الجريدة الذي تضمنه قولها: «وكان الأحرى بأ مل فاس وغير مم أن يجمعوا الأموال ويقدمون على السلطان، ويقولون له: إن بيت المال بحاجة للإقامة. .إلخ».

فمن أمره بصرف بيت مال المسلمين في ملاذه وشهواته، وتفريقه كيف يريد على أراذل جماعته، حتى إذا فرغ ألزمنا تعميره ؟!!. لا.لا؛ ما أتانا بذلك شرع، ولا سبقت به عادة. . .

وقد قال الزرقاني على قول المختصر: «ودفعت – أي: الزكاة – للإمام العدل »، ما نصه: «ولا يجوز الإفتاء بأن العدل يأخذ الزكاة حيث شك في عدالته، كما يفيده كلام الأبياري؛ فإنه أفتى حين طلب الإمام من الرعية المعونة أنه: لا سبيل له إلى ذلك؛ لأن عدالته مشكوك فيها، والمفتون بأن عمر قد اقتضا ما يبعثون في قبور مم إلى النار بلا زبانية. أي: إنه لم يصل به أحد في العدالة، ولإيهام كون المشكوك في عدالته عدلا ». مـ.

بل نحن لا نشك في جوره وظلمه، وتعديه على نفسه ورعيته الفاحش، فإن أراد صاحب الجريدة أن نتمسك بإشاراتها، وندحض نصوص شرعنا وقواعد ديننا؛ فدونه وذلك خرط القتاد.

أرى العنقاء تكبر أن تصادا فعانـد من تـطـيق له عنـادا

وما أحقه بمن قال في الشعر والشعراء:

الشعر صعب وطويل سـلـمه إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه

زلـت به إلى الحضيـض قدمه يريـد أن يـعـربه فيعـجمه

وبالجملة: فإن نصوص الشرع معنا، وقواعد الدين تذود الظلم عنا، فأنا ينفع صاحب الرباط مع مذا ذب صاحب الجريدة عنه أو عليه ؟، فمن يتوقف في خلعه وإزالة ستره ؟.

كيف لا؛ و هو الوحيد الذي يعتقد تصويب فعل الفرنساويين مع الشاوية الجند المغربي؟!.ولقد قال وزيره الحربي لبعض النواب: إن سيده راض عن الخطة التي ارتكبتها فرانسا في جهة الدار البيضاء. مع أن قنابل البواخر فعلت في تلك المدينة التجارية الغير المحصنة ما لم له مثال في عصر المدنية

قط؛ فقد مدمت قباب وصوامع ومعابد، مع أنه في كتاب "حقوق الملل ومعا مدات الدول في الحرب" في البند الخامس عشر من تعليمات مؤتمر بروكسل أنه: « لا يجوز المدافع على مدينة غير محصنة، أو مدينة قد استسلمت وفتحت أبوابها للعدو، وقد أجمع المتشرعون بالنهي عن إطلاق المدافع على المدن التي لم تشترك في الحرب، أو الثغور التجارية الغير المحصنة، وأن كنوز العلم والمتاحف والصناعة في حوز مكين..)) .انتهى ملخصا .

ولا شك أن عقلاء الشعب الفرنساوي لا يرضون بذلك، ويعدونه مخالفا لقواعد الحرب، ولكن من فعل ذلك منهم بالدار البيضاء أراد أن يعاملنا بما عاملهم به الألمان في مدينة باريس عاصمة فرانسا في الحرب الأخير الذي لا تزال رناته في آذان الفرنساويين إلى آخر الد مر . .

وذلك أنهم أجمعوا على اتهام الألمان بعدم مراعاتهم القواعد الإنسانية في حربهم السبعينية، وكتب أحد رجال المجمع العلمي الفرنساوي في مجلة "العالمين" في ١٠ أكتوبر سنة ١٨٧٠ مسيحية أن الألمان في حصار مم ستاسبورج : « تركوا الحصون وصوبوا مدافعهم على المدينة؛ فمطروما

بقنابل محرقة، وأصابوا الكنيسة الكتدرائية المشهورة ومكتبتها ومستشفياتها، واعتذر الألمان بأن ذلك وقع خطأ من فرق المدفعية الألمانية. فرد حجتهم قائلا: إن خرائطهم كانت دقيقة واضحة، فلا يحتمل مذا الغلط، وعليه فإن الألمان أحرقوا للإفرانساويين عمدا ٣٠٠ ألف مجلد، وألفين وأربعمائة مجلد خطية من مكتبتها . . ».

فلو كان المخلوع ناصحا لوطنه؛ لدافع بما دافع به الفرنساويون إذ ذاك، ولكنه متى عرف حقوق الدول ولا قوانين الحروب؟!، ولا أراد نصحا لأمته قط، فقد كان يعين جيش الاحتلال بالذخائر والأقوات، ويمد مم بكل ما في طوقه تقربا إليهم وتوددا، ويعلمهم بكمائن المسلمين. .

وفي "نزمة الحادي" لما ترجم لسيدي محمد العياشي، بعد أن ذكر أن بعض القبائل دسوا للنصارى أيام محاربتهم له بأن محلته ليس فيها إقامة؛ قال ما نصه: « فأقام عليهم الحجة، وشاور العلماء في قتالهم؛ فأفتى سيدي العربي الفاسي بجواز مقاتلتهم لأنهم حادوا الله ورسوله، ووالوا الكفار ونصحو مم، ولأنهم تصرفوا في مال المسلمين ومنعو مم من الراتب، وقطعـوا

البيع والشراء عن الناس وخصوا به أنفسهم، وصادقوا النصارى وأمدوهم بالطعام والسلاح. .».

« وكان الإمام سيدي عبد الواحد ابن عاشر – رحمه الله – لم يجب عن ذلك إلى أن رآى بعينه – حيث قدم لسلا الأندلس – يحملون الطعام للكفار، ويعلمونهم بغرة المسلمين؛ فأفتى بجواز مقاتلتهم، وحكم في رقابهم السيف أياما إلى أن أخمد بدعتهم، ورجع بهم إلى الكلمة » .انتهى منها .

وقد سئل الإمام سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي عن بيان الحكم في طوائف من بني عامر الذين أووا إلى النصارى ودخلوا في ذمتهم من غير اضطرار؛ هل تكون أموالهم فيئا على المسلمين أو غنائم تخمس كأموال المشركين؟ .

فأجاب: « إن فتاوي علماء المغرب من أ مل القرن التاسع فما بعده قد تكررت في مثل النازلة؛ فليكن عليها الاعتماد، لأنهم قدوتنا في ديننا، و مم أعلم بمأخذ كتاب ربنا وسنة نبينا . . . » .

« **فمنها:** جواب الإمام مفتي الإسلام أبي مهدي عيسى الماواسي؛ وقد سئل عن أناس سكنوا بأوطانهم على ذمة العدو الكافر – دمره الله – مع أنه يتأتى لهم الانتقال من تلك الأوطان، وحالهم معهم على أقسام:

١. قسم يغرم لهم ولا يتردد إليهم.

٢. وقسم يتردد إليهم للتجارة لا غير ما.

٣. وقسم يتردد إليهم ويعلمهم بأخبار المسلمين.

٤. وقسم يركب معهم للاصطياد، ويقول لهم: أطال الله مذه المدة!..»

« **فأجاب: أما قيام المسلمين اختيارا تحت إيالة الكفر**؛ فحرام!، إذ لا يحل لمسلم أن يعقد الصلح مع الكافر على أن يغرم له، باتفاق مذ مب مالك، فمن فعل ذلك؛ لا تجوز شهادته ولا إمامته.

وأما القسم الثاني: فهو أسوأ حالا وأقبح..

وأما الثالث؛ و هو من يعلمهم بأخبار المسلمين: فهذا أقبح الفرق الثلاثة، وأشبه حالا بالجاسوس الدال على عورات المسلمين.

وأما القسم الرابع؛ وهو المتردد إليهم، ويعرفهم بالطرق الموصلة إلى استيتار المسلمين: فهذا بيس الفريق، وهو أقرب للكفر من الإيمان، لأن المحب للكافر والداعي بالعزة له والاستطالة على المسلمين؛ من علامة الكفر. .)) .انتهى ملخصا .

حكم خذلان المجاهدين في أهلهم وأموالهم وأنفسهم

ثم إن صاحب الرباط ما كفاه ما كان يوجهه من المؤن والذخيرة لجيش الاحتلال من طنجة وغيرها لتقويته على إخواننا المسلمين، حتى جهز لهم جيشا عرمرما يشن عليهم الغارة من جهة، والعدو الكافر من جهة، مع أنه لا موجب لمحاربة الشاوية، حيث إنهم قاموا للذب عن بلاد هم ونصرة دين آبائهم وأسلافهم.

فكان ينبغي له أن يتنافس في إعانتهم، ويبذل القليل والكثير من جهده في نيل نصرتهم، ولكنه عكس، وما نظر إليهم قط بنظرة رضى، بل ما كان

يسميهم إلا بالفساد والنهاب، ويغري عليهم من بجوارهم من القبائل لسبي ذراريهم وتشتيت أموالهم.

وقد سأل السلطان المعظم سيدي محمد بن عبد الله العلوي علماء عصره أيام حصره على ثغر مليلية سنة ثمان وثمانين ومائة وألف، عما ظهر من بعض الترك من أن بعض المسلمين ممن شملتهم ولايتهم حضروا حصار امليلية، فلما رجعوا إليهم؛ أباحوا دماءهم، وروعوا أولياءهم، وتعاقدوا على أن يكون هذا جزاؤهم؟.

فأجاب هلال المغرب أبو عبد الله التاودي ابن سودة بما نصه: «لا شك أن فعل ما ذكر من القتل والتنكيل بمن آوى إلى الله من المسلمين، وانحاز إلى طائفة المجاهدين؛ **لا ينبغي أن يعد فاعله من أهل الدين**، ولا أن يدخل في جملة المومنين؛ لما اقتضاه فعله هذا من رقة الديانة، وضعف الأمانة، وإهانته ما عظم الله قدره، ورفع على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره».

« **وجزاؤه مو:** أن يوخذ فيقتل بعد أن يطاف به جزاء للسيئة بمثلها، وقصاصا من نفسه الخبيثة بسوء فعلها، ثم يرد إلى ربه، و مو أعلم بقصده ونيته، فإن كان قتله لمن جا مد نصرة لأعداء الله وحمية لهم، ومحبة في دينهم؛ فهذا خلع من عنقه ربقة الإسلام، واستحق بأن يلحق بمن عبد الأوثان والأصنام، ﴿ ***إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا*** ﴾، وفي صحيح مسلم: حرمة نساء المجا مدين على القاعدين كحرمة أمهاتهم، وما من رجل من القاعدين يخلف رجلا من المجا مدين في أ مله فيخونه فيهم؛ إلا وقف يوم القيامة فيأخذ من عمله ماشاء!. مـ، فما بالك بمن يخونه في نفسه؟!، وفضل الجهاد وعظم موقعه من المعلوم ضرورة عند كل المسلمين. .» .انتهى جوابه ملخصا .

وأجاب الشيخ أبو عبد الله محمد بن الحسن بناني أيضا بقوله: « إن الذي يفعل ذلك بالمسلمين لا شك في فسقه وظلمه وجوره، وأنه من أ مل العظائم في الدين، وذوي الكبائر من المفسدين، يجب على كل من قدر عليه وتمكن أن يكف أذاه عن المسلمين » .

« **فإن قلت: مل على مؤلاء المومنين المقتولين درك حيث توجهوا للجهاد بغير إذن واليهم؟** » .

« **قلت:** لا درك عليهم في ذلك؛ حيث كان من ولاة الجور! . قال ابن و مب: إن كان الإمام عدلا؛ لم يجز لأحد أن يبا رز العدو أو يقاتله إلا بإذنه، وإن كان غير عدل؛ لم يلزم استيذانه في مبا رزة ولا قتل » .انتهى ملخصا .

وأجاب سيدي علي بن ماشم العراقي بما نصه: « إن قتل النفر الذين توجهوا إلى محل الجهاد لتكثير سواد المسلمين، والإعانة في قتل أعداء الله الكافرين، **يعد من فاعله ردة**؛ لأنه لا يصدر إلا ممن خلع من عنقه ربقة الدين، وأنه إنما قتلهم من أجل جهاد مم، وقد صرح بذلك حيث نادى: مذا جزاؤ مم وجزاء من يفعل مثل فعلهم. **ولا يقتل مومنا مسلما لأجل الجهاد إلا كافر**، فهو كمن قتله لأجل إيمانه؛ فقياسه عليه واضح ظا مر ».

« **وحكمه:** أنه يستتاب من فعله الذميم، الذي يقصيه من دار النعيم، ويدنيه إلى دار الجحيم. **فإن تاب:** فيمكن منه أولياء المقتولين؛ ليقتلوه قصاصا، **وإن لم يتب:** فيقتل حدا لكفره وقد خسر خسرانا مبينا، ويحق

عليه قوله تعالى: ﴿ ***ومن يقتل مومنا متعمدا . . .*** ﴾ الآية، فالسيف يحكم عليه على كل حال، فهذا هو الحق! ». هـ.

فإذا كانت نصوص شرعنا المقدس تحكم على المولى عبد العزيز المخلوع بما ذكرنا؛ فكيف يسمى سلطانا بعد، أو تلزم أحدا بيعته أو طاعته؟، لا. لا؛ ما أمر الله أن يطاع إلا أولوا الأمر منا في قوله سبحانه: ﴿ ***يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم*** ﴾، وهو ليس من أولي الأمر ولا منا . . .

أخرج مسلم في صحيحه عن عبادة بن الصامت – رضي الله عنه – قال: دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعنا، فكان فيما أخذ علينا: أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا، و لا ننازع الأمر أهله. قال: « إلا أن يكون كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان. . » ، قوله: بواحا: بالواو والراء، والأول أكثر، ومعناه بمعنى، يقال: باح بالشيء: إذا ظهر واشتهر، فالمعنى: إلا أن يكون كفرا ظاهرا مشتهرا. قاله الأبي في شرح مسلم.

ونقل عن القاضي عياض ما نصه: «لا خلاف أنه يجب على المسلمين عزل الإمام إذا فسق بكفر، وكذلك إذا ترك إقامة الصلاة، والدعاء إليها، أو غير شيئا من الشرع». انتهى من الأبي، ونقله ابن الشاط في حاشيته أيضا .

وأولوا الأمر في الآية المذكورة ليس منهم عبد العزيز قطعا؛ لأن المراد في الآية: من وجبت طاعته من الأمراء والولاة. و مو قول أكثر السلف في الآية، واستدل بعضهم بما جاء من قبل الآية: ﴿ ***وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل*** ﴾.

وقد علمت أن صاحب الرباط ليس ممن تجب طاعته؛ لعدم توفر شيء من شروط الملك فيه، فإنه لم يصل إليه بالاستحقاق بل بالتغلب والاستبداد، وقيل المراد بأولي الأمر في الآية: العلماء . وقد علمت أنه

ليس منهم.وقيل: هم أصحاب سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. .فإذا؛ المولى عبد العزيز ليس بسلطان شرعي، وخلعه ثابت لا مفند له.

فإذا طالع المطالع المنصف ما أوردنا من نصوص شرعنا المقدس، المتضمنة للحكم بتعين خلع بيعة عبد العزيز عن أعناق المسلمين، وإزالة رفعته عن قلوب المومنين، فكيف يسوغ لأحد أن يسوء الظن بالسادات العلماء، بارك الله في جموعهم وحفظها من التشتيت، وينسبهم – على سبيل التهمة – للإكراه فيما صدر منهم من الإفتاء بتعين خلعه، بل وإيقاعه بالفعل؟!، فمعاذ الله أن يظن ذلك بهم ظان، أو يوشي به شيطان، فما عرف أحد منهم – والحمد لله – قط بالخروج عن جادة الشرع، ولا الاستهانة بشيء من الحرم الدينية في أصل ولا فرع. بل إلى الآن مم على ما عليه كانوا، وبالوصف الذي به دعوا وعرفوا. .

ولا فيهم إلا من ندم واستغفر، وبذنبه أقر، مما صدر منه سابقا مما أكره عليه في الحقيقة وفي نفس الأمر، فمن ظن بهم الآن سوءا أو نسب إليهم شيئا يخالف ما أعلنوا به؛ فقد كذب وافترى، وضل ضلالا مبينا .

قال الله العظيم: ﴿ ***إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون. متاع قليل ثم مأوا مم جهنم*** ﴾، وقال تعالى: ﴿***ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين*** ﴾، وقال في الآية الأخرى: ﴿ ***ومن يلعن الله فلن تجد له نصيرا . .*** ﴾.

فعلماء فاس مم الذين خلعوا صاحب الرباط وتقلدوا ذلك، ونبهوا العامة إلى ما يفعلون، وإلا؛ فما عسى العامي السوقي أن يصنع، وماله والتداخل في مذه المداخل؟!، فبالعلماء يذ مبون، وبهم يجيئون، و مم معولهم في بيوعاتهم وشراآتهم، وأنكحتهم. .

وقد صدق تخمين صاحب الصحيفة في قوله: «والظا مر أن للعلماء في الدسيسة يدا . .إلخ». وقد يصدق الكذوب. . .

وبالجملة: فما ألقى مذه الدسية الكاذبة والزعم الباطل؛ و مو: دعوى الإكراه في الخلع. إلا أشياع المخلوع يدلون بها بين الدول، وحاشا وكلا أن تكون لذلك حقيقة، أو يسند إلى عاضد أو شا مد، فالكل يتبرأ من ذلك، ويحمي نفسه وسمعه وبصره أن يكون عضو من أعضائه كار ما لما وقع أو غير راض به.

بل الكل داع ومبتهل إلى الله سبحانه أن ينصر سلطاننا المعظم، وخاقاننا المفخم، مولانا الإمام ظل الله في الأرض والأمان، سيدنا عبد الحفيظ الغازي بن الذي أنبته الله محبته في القلوب النبات الحسن؛ السلطان ابن السلطان: مولانا الحسن، أيد الله بعزيز نصره أوامره، وظفر عساكره، وأسعد موارده ومصادره، وخلد مآثره ومفاخره، ووصل له مجد الدنيا بمجد الآخرة. . .آمين، لا أرضى بواحدة حتى يقول جميع الناس: آمين. .

سيسليك عما فات دولة مفضل
أوائـلـه محمـودة وأواخـــره
ثنى الله عــطفيه وألف شخصه
على البر مذ شدت عليه مآزره

وغير خفي عن المطالع المتأمل ما تضمنه هذا الرد من بيان خزعبلات تلك الجريدة الطاغية؛ فإنها مولت، وأبرقت و أرعدت، بما تضمن ترمات

وسفسطات، ولاعجب؛ فقد تحقق المغاربة أجمع بخيانتها وسوء دسائسها وعظيم ضرر ما.

وليعلم مديرما أنه: ما كان يحمل الناس على التهافت على دفع الاشتراكات فيها، والشوق إلى مطالعتها إلا الرغبة في الاطلاع على نوايا الإفرانساويين بهذه البلاد. وإلا؛ فهم أغنياء عن نصائحها وتفوقاتها بما عند مم من صادق الذكر وحق الكلام المنزل، ولذلك ما التفت الناس إلى ما مولت به في عدد ما الأخير، ولا أنغضوا له رأسا، بل صار عند مم ضحكة ومسخرة؛ لعلمهم أن ذلك منها ضرب في حديد بارد.

وليعلم أيضا: أن في مذا القطر العامر من يسمها بسهامه النافذة، ولكن يظن كثير من ذوي الاقتدار على الكلام من الرجال العظام أن الإعراض عن ذلك أولى، والشغل بغيره أحسن وأعلى، وأجلى وأغلى، على مذ مب من كان ينهى عن لعن إبليس مع أنه أعظم ضار للدين والدنيا، ويقول: تسبيحة أو تهليلة أفضل عند خالق البرايا من لعنه والازدراء به، فإنه ملعون، من رحمة الله مغبون.

فكذلك؛ ما اتخذنا ما عنينا بكتابته في هذه الوريقات إلا فكاهة يتفكه بها صغارنا، ومسرحة فكر يتسلى بها أواسطنا، وإلا؛ فاشغل عن ذلك كله أفيد وأحسن حالا، والاعتناء بالجليل من الأعمال المهمة أفضل دواما واستقبالا، مع أنا تنكبنا عبور واد السب والهجو الذي سلكه، ومررنا من بحر الصفح ولين الخطاب الذي ذهب وتركه، مع أن أهل المغرب مهم الذين يقال: إن جل حديثهم سب ومهاجاة، وأهل التمدن العصري على عكس ذلك في المحاورات والمخاطبات..

ولكنا أقمنا له شاهدا على نفسه أنه ليس بناصح، ولا يريد سلوك النهج الناجح، فما للناصح وسبه من ينتصحه، أو يعيره بشيء فيفضحه ؟، كيف والحق قد أصبنا، وميزان الاعتدال سلكنا فيما فعلنا ؟!!.

ولكني أقول متمثلا ما أجاب به بعض المغاربة بعض أهل مصر حين كتب إليه يسبه؛ ولعله كان مبعوثا من طرف جريدة المقطم أيضا: « أما بعد؛ فإنك قد عرفتنا فهجوتنا، ولو عرفناك لأجبناك!!! ».

والله المسؤول أن يكفينا ما أ ممنا من أمر دنيانا وأخرانا، ويسبل رداء العفو فيما جلبناه على أنفسنا من الأضرار، وخالطناه من الأشرار، والظن أنا لا نعدم – إن شاء الله – أحرار الأفكار، الذين يأخذون لنا الحق ممن لا ينصفنا في مذه الدار وتلك الدار . .

قاله وكتبه الفقير المقصر: محمد عبد الحي بن الشيخ عبد الكبير الكتاني الإدريسي، وفقه الله آمين. في جلستين؛ أولا مما: من بعد مغرب يوم الأربعاء رابع وعشري حجة، وثانيهما: من بعدظهر يوم الخميس سادس وعشري حجة، ختام عام ١٣٢٥. قائلا: سبحانك اللهم وبحمدك. أشهد أن لا إله إلا أنت. أستغفرك وأتوب إليك. عملت سوءا وظلمت نفسي؛ فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

والحمد لله رب العالمين

التقاريـــــــــــــــــــــــــظ

الحمد لله؛ قد تلي هذا المؤلف الجليل على جميع أهل الطبقة الأولى من علماء فاس – حفظها الله من كل باس – في مجمع حافل بدار خليفة مولانا المبجل، الحلالحل الأجل، البطل القمقام، الشجاع المقدام، شريف النسبتين؛ مولاي عبد السلام الأمراني، فأثنى الكل واستحسن، وأطلق فيه للحق الراجح، وسلوك مؤلفه المنهج الواضح.

تقريظ أحمد بن عبد الواحد ابن المواز

ولله در الفقيه العلامة، الكاتب الأول للجناب السلطاني، البارع في الصناعتين، والحائز للفضيلتين؛ أبي العباس سيدي أحمد بن عبد الواحد ابن المواز السليماني، حيث قال مرتجلا، وهو أحد من حضر ذلك المجلس الحافل:

أبى الـــــــــــدين إلا أن يؤيد ناصره وتشرق من بعـد الخفاء مظاهره
وينجـــــــــز وعد الله فـــــــــيه بعزة يقـــــــوم بـــــهـــا من تستنير سرائره
ويحمى على رغم المكايد ركنُه وتُشرق من بعد اكتئاب بشائره
ويجبر من حـــنث عقائد صـــدقه إلى جبر ما يخشى ويكسر كاسره
ففي الحشر قد ينفى عن الحوض خائر
يقهقـــــــــــــــــــــر مرتدا ويجـــــــــــــــــزيه قاهره
قواعد نصـــــر جدد الله حكمها بمـــن نسخت رسم الفروق مآثره
إمام بدا كالصـــــبح والليل داهم فزيحـــــــت بأنوار الضياء سـتائره
إمام همـــــــــــــــام للأمـــــــانة حافظ بغيرة دين لا يرى مـــــــــــــن يغايره
إمام تلافـــى عرش أسلافه وقـد تداعت بكيد الكائدين معاصره
وصان الرعايا حيث صارت كـــــــأنها
صـــــــــــريم بسوء الرعـــي تاهت نوافره
فداركـــــــــــــها لطفـا بهمة مخلص ونجـــــــــــــــدة حـــــــــام لا تُفل بواتره
وعلم تجلى للهدايـة نجـــــــــــــــمه وفضل تعم المخلصـــــــــين مواطره
وحلم تحوط الومـــــــــنين ستوره وبأس تسوم المعـــــــــــــتدين بوادره
وصرخة مقدام إذا اضطـــــــــرم الوغـــى
تحـــــــــــــــف بنصـــــــــر لا يزال يظـــــــــاهره
لسـيدنا عبد الحفيظ خصـــــائص ووصف كمال ليس يحصيه شاكره
إليه قلـــــــوب المسلمين توجهت على رغـــــــبة قد قادتهم أوامره
فدانوا له واستصـــــــــــــــرخوه لدينهم

ولولاه ضـــــــــــاعوا واعترى الشعب ضائره
وقاموا بأمر واجـــب كان كلهم قد انطـبقت قدما عليه ضمائره
فلا يدعي إكراههـــم غير من له دســـــــــائس تقرير جـــلتها مخابره
كأن له جهلا بأسباب ما جرى بلى فهْـــــــــــــــو سماع لذاك وناظـره
فما زعـــْمه إلا لإدراك غرة تفك العـــــرى، والله للدين ناصره
ويكفيه في بسط الردود وشرح ما جرى في الورى: هذا الكتاب ونائره
"مفاكهة" قد عجلت لمن ادعـــى يكـــــــــف بها عير العـــثار وسائره
فلله هـــــــــنها نبذة كان فيضـــها من النور فيضـــا لا تحور مفاخره
وفت بحقوق صـــُدقت بدلائل بـها يدحض العادي وتُنفى مناكره
بذاك عـــبد الحي أحيى معالما من الرشد لا يبقى بها من يجاوزه
فما هو إلا كوكـــــــب يهتدى به وبحـــــــــر من العرفـــان عز مناظره
ولا عجب في الدر يعلو نفاسة فمن معدن الدر النفيس جواهره
ســـــــــلالة أخيار وصـنو ولاية وشـــــــــبل كبير لا يرى من يكابره
جزاه إله العـــــــرش خـــــير جزائه على نَبدة العلـم الذي طاب عاطره
وأبقاه بدرا لا يحـــــــــــور كماله وروضـــــــــا أنيقا تستفاد أزاهره
بجاه الذي نرجـــــــــوا شفـــــــاعـــة حلمه
لدا الحشـــــــــــــر إذ يستنفـــر الكل حاشره
عليه صـــــــلاة الله تشمـــل آله صـــــــــلاة تُنَجي الخلق مما نحاذره

تقريظ عبد الحفيظ بن الطاهر الفاسي

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على سيدنا محمد وآله
وللفقيه العدل الأكمل، المرابط الأفضل؛ سيدي عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفهري نسبا، الفاسي دارا ولقبا، كان الله له ولوالديه...آمين.
الحمدلله، أحمده وأستعينه وأستغفره، وأصلي وأسلم على نبيه أبي القاسم محمد بن عبد الله وعلى آله.
أما بعد؛ فيقول العبد المستغفر عبد الحفيظ بن محمد الطاهر الفهري نسبا، الفاسي دارا ولقبا، كان الله له:
إن من يعترف بالحق، ويرى الفضل لأهله، ويريح نفسه من التعصب الذميم الذي وصلنا بسببه إلى أقل درجات الانحطاط بين سائر أفراد العالم؛ هو الإنسان الكامل في الإنسانية، التي بها يمتاز عن سائر الحيوانات، وإلا فألئك: {كالأنعام بل هم أضل} سبيلا.
الواجب على كل فرد فرد أن يجتهد فيما يعود نفعه في الدارين عليه وعلى أبناء ملته ووطنه، ويروض نفسه على الأعمال التي تكسبه شرفا بين أقرانه، وتبقي له بعد الموت ذكرا وأثرا. فإن من مات ولم يترك بعده أثرا يذكر به؛ كأنه لم يخرج إلى هذا العالم.

وقد مضى أئمة في أزمنة غابرة، وقرون متطاولة، خلد لهم التاريخ في بطون الدفاتر من المآثر في خدمة الملة والدين والوطن، والدفاع عن ذلك ما تهتز الأرواح وتنشرح الصدور عند سماع ذكره، فم ما ماتوا ولن يموتوا.

ولازال – ولله الحمد – في الزوايا خبايا، وفي الخبايا بقايا، وفي الخلف من ينهج على نهج السلف؛ يدافعون عن الحق، ويذبون عنه، ولا عليهم في المعاند.

وكفى شاهدا على هذا: ما سطره حضرة الغيور المفضال، العالم المتبحر النظار؛ مولانا السيد عبد الحي الكتاني الشهير، فإنه حمل على مدير جريدة "السعادة" بجيش جرار من الأدلة الصحيحة، والحجج القطيعة، وبين الأسباب الموجبة لمبايعة مولانا أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، سلطان العلماء وعالم السلاطين، محيي ما اندثر من آثار أسلافه الطاهرين، المجاهد في سبيل رب العالمين؛ أبي المعالي مولانا عبد الحفيظ الغازي، نصره الله، ونصر عساكره وجنوده، ورفع على ألوية أعدائه أعلامه وبنوده. والأسباب الموجبة لخلع مولاي عبد العزيز – تاب الله عليه – وعدم إكراه العلماء على ذلك، بيانا يبصره كل من ليس على قلبه غشاوة الحقد.

فأصبح الكل وأمسى واضحا وضوح الشمس في رابعة النهار، والقمر في ليلة أضحيان، وسقط به اعتراض من قصر في العلم باعه، وطال في الجهل وأدى العباد دراعه، وتخذ بطر الحق وغمص الناس سلما إلى ما يحبه ويرضاه، يولع لسانه مجادلا بغير علم ولا هدى، ولا كتاب مبين.

فإن كان مدير هذه الجريدة من دعاة المدنية والتمدن، وذوي الحرية والعدل، والإنصاف والشجاعة الأدبية كما يدعي؛ فحين يقف على هذا المرقوم العجيب، يكف عن هذه الخطة الشنعاء التي سود بها وجه جريدته أمام العالم أجمع، وإلا؛ فلا نرى هذا المحور الذي يدور حوله يلحقه إلا بالهمجية المحضة، والتعاليم البربرية، لانسلاخه من حرية الفكر والضمير، والحق أحق أن يقال، وما ذا بعد الحق إلا الضلال؟.

حرر في محرم الحرام فاتح عام ١٣٢٦ هـ.

تقريظ العباس التازي

وللفقيه العالم العلامة المفتي؛ أبو الفضل سيدي العباس التازي ارتجالا حين تُلي عليه هذا المؤلف الناطق بالحق:

لعبد الحي فضل ليس يخفى تضيء به الليالي المدلهمة

يريد الحاسـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـدون ليطفئوه ويأبى الله إلا أن يتمـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـ ـه!

قد تم – بحمد الله – بتصحيح مؤلفه أطال الله بقاءه، تحت ظل أمير المؤمنين، وناصر الملة والدين؛ سيدنا ومولانا عبد الحفيظ الغازي ابن مولانا الحسن، اللهم أعنه وكن له حيث ما كان، بجاه سيد ولد عدنان.

وذلك يوم الثلاثة ١٥ محرم الحرام، عام ١٣٢٦، بخط العبد الفقير، أحمد بن محمد الحضري، وطبع بمطبعة المعلم الأنمق: الحاج أحمد ابن الحاج الطيب الأزرق، حفظ الله طباعه...آمين.